➢ **الجمهورية – الجمعة 17.03.2017**

- النفط ينخفض مع استمرار الشكوك في تخفيضات إنتاج "أوبك"

التفاصيل:

النفط ينخفض مع استمرار الشكوك في تخفيضات إنتاج "أوبك"
انخفضت أسعار النفط في الوقت الذي تبحث فيه السوق عن دلائل تبين مدى فعالية تخفيضات الإنتاج التي اتفقت عليها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) في تصريف تخمة المعروض العالمي.

وتراجع خام القياس العالمي مزيج برنت عشرة سنتات أو 0.19 % إلى 51.64 دولار للبرميل. ونزل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي ثلاثة سنتات أو 0.06 % إلى 48.72 دولار للبرميل.

وهبطت أسعار النفط كثيراً في الأسبوع الماضي بفعل مخاوف من أن تخفيضات الإنتاج التي اتفقت عليها "أوبك" ومنتجون خارجها من بينهم روسيا لا تقلص تخمة المعروض بالوتيرة المتوقعة في مواجهة تنامي الإنتاج الأميركي.

وأظهرت بيانات رسمية أن مخزونات الخام في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم، انخفضت الأسبوع الماضي مع هبوط الواردات بعد ارتفاعها على مدى تسعة أسابيع متتالية.

وتراجعت مخزونات الخام 237 ألف برميل يومياً في الأسبوع المنتهي في العاشر من آذار على عكس تقديرات المحللين الذين توقعوا زيادة قدرها 3.7 مليون برميل.

وتوصلت "أوبك" ومنتجون مستقلون من بينهم روسيا إلى اتفاق تاريخي العام الماضي على خفض الإنتاج بنحو 1.8 مليون برميل يومياً في النصف الأول من 2017.

لكن المنظمة قالت في تقريرها الشهري إن مخزونات النفط العالمية زادت في كانون الثاني إلى 278 مليون برميل يومياً فوق متوسط خمس سنوات.

وفي علامة على أن جهود "أوبك" ليس لها تأثير يذكر زادت الشحنات المتجهة إلى آسيا ثلاثة بالمئة منذ إبرام اتفاق المنظمة على خفض الإمدادات.

وبلغ متوسط صادرات النفط العراقية في آذار 3.25 مليون برميل يومياً خلال الأربعة عشر يوماً الأولى من الشهر بانخفاض طفيف عن مستواها في شباط البالغ 3.27 مليون برميل يوميا. لكن الانخفاض لم يكن بالقدر المتوقع وهو ما قد يثير شكوكاً في إلتزام العراق باتفاق خفض الإنتاج.

- **الديار – الجمعة 17.03.2017**

• "غازبروم" تزيد صادراتها من الغاز بنسبة 18 بالمئة، حتى 43 مليار متر مكعب

التفاصيل:

"غازبروم" تزيد صادراتها من الغاز بنسبة 18 بالمئة، حتى 43 مليار متر مكعب

أعلنت شركة "غازبروم" الروسية، الخميس، أنه منذ 1 كانون الثاني/ يناير إلى 15 آذار/مارس 2017، صدّرت إلى البلدان الأجنبية 42.9 مليار متر مكعب من الغاز، أي بزيادة 6.5 مليار متر مكعب، أو بنسبة 17.7 بالمئة، مقارنة بنفس الفترة من 2016 .

وعلى وجه الخصوص، زادت الصادرات إلى ألمانيا بنسبة 21.1 بالمئة، وإلى فرنسا 27.1 بالمئة، وإلى تركيا 26.3 بالمئة، وإلى الدنمارك بنسبة من 40.8 بالمئة.

وتجدر الإشارة إلى أن شركة "غازبروم" الروسية، هي شركة مساهمة مفتوحة، وهي واحدة من أكبر شركات استخراج الغاز الطبيعي في روسيا، وواحدة من أكبر الشركات المنتجة والمصنعة للغاز في العالم، ويقع المقر الرئيسي للشركة في موسكو، وتمَّ إنشاء شركة "غازبروم" عام 1989، عندما قامت وزارة صناعة الغاز في روسيا، بتحويل نفسها إلى شركة مساهمة لصناعة الغاز، بعد تمكنها من الحفاظ على سلامة كافة أصولها المالية. وفي وقت لاحق، تمَّت خصخصة جزء كبير من أسهم الشركة، لكن في الوقت الحالي، تسيطر الحكومة الروسية على أغلب أصول هذه الشركة العملاقة.

- **الاخبار – الجمعة 17.03.2017**

• النظام الضريبي للبترول: فرصة نادرة لاستعادة صلاحيات المجلس النيابي

التفاصيل:

النظام الضريبي للبترول: فرصة نادرة لاستعادة صلاحيات المجلس النيابي

مشروع القانون الخاص بالأحكام الضريبية المتعلقة بالأنشطة البترولية، الذي أقره مجلس الوزراء في 8 آذار الجاري، سيكون، في حال موافقة المجلس النيابي عليه، آخر خطوة تشريعية تعطي الضوء الأخضر لاستدراج عروض وتوقيع اتفاقيات استكشاف وإنتاج البترول والغاز في المنطقة الاقتصادية الخالصة.

وفي طليعة الأحكام التي تنص عليها مسودة القانون تحديد ضريبة دخل 20% على أرباح الشركات البترولية العاملة، مقابل ضريبة دخل 15% على الشركات الأخرى، وتحديد آلية تقاسم ما يسمى بترول الربح أو غاز الربح (Profit oil أو Profit gas) بين الدولة والشركات المعنية. والمقصود بالربح المذكور هو الفرق بين إجمالي الدخل، من جهة، وإجمالي النفقات الرأسمالية والتشغيلية، من جهة ثانية.

ومن أبرز ما يلفت الانتباه في مشروع القانون الضريبي الجديد هو أنه، شأنه في ذلك شأن معظم أحكام المراسيم التي تم إقرارها أخيراً على جناح السرعة، يختلف عن المبادئ الأساسية المتعارف عليها والمعمول بها في سائر بلدان العالم، وان هذا الاختلاف يصب بشكل شبه كلي في خانة السلبيات بالنسبة إلى لبنان، سواء من حيث الشروط المالية أو من حيث الشفافية ومشاركة الدولة الفعلية في الأنشطة البترولية وقدرتها على مراقبة هذه الصناعة وتوجيهها. ومن

الأمثلة العديدة على ذلك، في ما يخص الدخل المالي أولاً، أن الأتاوة في لبنان لا تتجاوز 4% على الغاز و12.5% على البترول، مقابل معدل شائع لا يقل عن 12.5% في العالم، وضريبة دخل لا تتعدى 20% في مشروع القانون الجديد، مقابل معدل 26% "في البلدان التي تعتمد نظاماً مالياً شبيهاً بلبنان والبلاد المجاورة"، وفق المذكرة التفسيرية الرسمية التي رافقت مسودة القانون الضريبي الجديد، وتحديد سقف بترول الكلفة على مستوى 65%، مقابل معدل لا يتجاوز عادة 50% في شتى أنحاء العالم، وتحديد الحد الأدنى لحصة الدولة من بترول أو غاز الربح بـ 30%، مقابل 40 - 60% في مختلف البلدان المنتجة.

إلا أن المفاجأة الكبرى في مشروع القانون البترولي الجديد، فهي الانحراف الذي يؤدي الى أبرز النتائج سلبية على حصة الدولة من أرباح الشركات العاملة، وعلى قدرتها التفاوضية طوال مدة الإنتاج. هذا الانحراف يكمن بشكل خاص في اعتماد آلية المزايدة لتحديد بعض العناصر التي تتحكم بمستوى السقف الفعلي السنوي لاسترداد الكلفة من قبل الشركات العاملة، من جهة، وتحديد النسب المئوية الفعلية لتقاسم بترول الربح أو غاز الربح بين الدولة والشركات المذكورة، من جهة ثانية. وهذا يعني بتعبير آخر أنه، بدلاً من أن يحدد القانون منذ البداية السقف السنوي ومدة استرداد النفقات الرأسمالية والتشغيلية، وأن يحدد أيضاً منذ البداية نسب تقاسم الربح وتطور هذه النسب وفق تطور الأسعار وربحية المشروع، نرى أن تحديد بعض عناصر هذين العاملين متروك للمزايدة (Bidding) أي للتفاوض مع كل شركة على حدة. وهذا وضع لا مثيل له لأنه مخالف لأبسط المبادئ والقواعد المتبعة في العالم، كما تدل على ذلك مئات اتفاقيات الإنتاج المطبقة في شتى البلدان، من أندونيسيا الى أنغولا، مروراً بالنروج وروسيا وكازاخستان والعراق وقطر وليبيا وإسرائيل، الخ... وسبب ذلك أن أسلوب المزايدة لتحديد أمور جوهرية من نوع استرداد النفقات أو تقاسم الإنتاج والأرباح، يخالف الضرورة البديهية للشفافية التي تحتاج إليها الشركات عند تقديم عروضها على أساس شروط واحدة وواضحة للجميع، كما تحتاج إليها الدولة المعنية لتجنب الرشى والفساد خلال مزايدات جانبية تتم وراء أبواب موصدة.

فلماذا يا ترى ينفرد لبنان بهذا الوضع الشاذ عبر تبني أساليب محاسبية رفضتها وترفضها أكثر من 175 دولة تربطها عقود إنتاج مع شركات بترولية؟ ومن هو "المستشار" الذي نصح بعض المسؤولين عندنا بسلوك طريق المزايدة المحفوفة بالمخاطر، ووضع لهم السيناريوات العجيبة الموجودة في المذكرة التفسيرية، التي رافقت المشروع الضريبي الجديد، والتي تصل الى نتيجة أن من الأفضل الاكتفاء بضريبة دخل لا تتجاوز 20%، لأن رفعها الى 25% مثلاً يؤدي في نهاية المطاف الى تخفيض حصة الدولة من الأرباح؟

أما الحقيقة وراء ذلك فهي أن النماذج المستعملة لإبراز هذه النتيجة هي من نوع السيناريوات التي تحدد مسبقاً النتيجة المرجوة، قبل صف الأرقام والفرضيات المحتملة للوصول حسابياً الى النتيجة المذكورة، بما في ذلك حجم الاستثمارات وتوقيتها ونسبة الحسم المعتمدة، بالنسبة إلى الدولة كما بالنسبة إلى الشركة المعنية، للتوصل الى التدفقات المالية المنتظرة. وهكذا يكفي تعديل واحد أو أكثر من العناصر الخاضعة للمزايدة لتغيير النتائج المتوخاة، أو التوصل الى نتائج معاكسة تماماً. ولم يخطئ من قال إن الأرقام والإحصائيات يمكنها أن تكون إذا لزم الأمر نوعاً من أرقى أنواع التضليل!

ومما يزيد في خطورة أسلوب المزايدة، خارج نطاق ضوابط ثابتة وواضحة محددة في القانون، هو عدم وجود أي وجه ممكن للمقارنة بين القدرة التفاوضية لممثلي شركات بترولية عملاقة، من جهة، وعدد من الموظفين، وخاصة في بلدان ذات تجربة تظل، في أحسن الحالات، محدودة إن لم تكن معدومة تماماً في هذا المجال، وخاصة عندما يتعلق الموضوع بشركات متعددة الجنسية تعرف حتى المعطيات الجيولوجية لمناطق الاستكشاف التي تتفاوض حولها أفضل بكثير مما يعرفه بلد كلبنان، وإن الأرقام التي تعلن عنها هذه الشركات حول نفقاتها ودخلها وأرباحها أو خسائرها مبنية الى حد كبير على ما تحتسبه من أسعار للتبادلات بين فروعها في مختلف أنحاء العالم.

وهذا كله يسمح لها بإغراق المسؤولين في البلد المضيف بما يحلو لها من أرقام وجداول وفرضيات وسيناريوات. وهكذا عندما سئل المدير المالي في شركة أكسون الأميركية عن كيفية توزيع أرباح

شركته أو خسائرها بين مختلف البلدان التي توجد فيها، وبين شتى مراحل الإنتاج والنقل والتكرير والتسويق، كان جوابه الشهير أن "الموضوع في غاية البساطة. إن هذا التوزيع الذي يربكك يتم هنا في مكتبي، وفق ما أراه مناسباً لشركتي!"

هذه الثغَر والانحرافات في أحكام النظام الضريبي والمالي المقترح في لبنان، تضاف الى مثيلاتها في الأحكام التنظيمية والتشريعية التي نصت عليها المراسيم التي تم إقرارها في 4 كانون الثاني الماضي. ومن الأصح القول إنها تضاف إليها وتشكل امتداداً لها في بعض الحالات، وخاصة في ما يتعلق بتغييب الدولة كلياً عن الأنشطة البترولية، وعجزها عن معرفة واردات الشركات العاملة عن كثب ومراقبتها ونفقاتها، بعدما قرر واضعو المرسوم الرقم 43 الخاص بنموذج اتفاقية الاستكشاف والإنتاج عدم مشاركة الدولة في الأنشطة البترولية "في دورة التراخيص الأولى"، وتحويلها الى مجرد متفرج لا يحق له سوى طلب تعيين "مراقب" (كذا) في لجان إدارة الشركات العاملة.

وغني عن القول إن هذا الشكل المذهل لدور الدولة المحوري في استثمار ثروتها الموعودة، وما يرافق ذلك من تلكؤ وتسويف في إنشاء شركة نفط وطنية، ليس ما هو مطلوب لتدريب الكوادر اللبنانية وتحويل لبنان الى بلد منتج فعلي للبترول والغاز، وليس مجرد بلد فيه شركات أجنبية تنتج البترول والغاز، كما كان الوضع في دول الخليج العربي وغيرها من البلدان المستعمرة، قبل نصف قرن. وإن كان من البديهي أنه لا بد من اجتذاب رساميل أجنبية بشروط مقبولة ومعقولة، فالحقيقة أيضاً أننا أصبحنا في القرن الواحد والعشرين، وأنه لا يوجد أي مبرر لممارسات لم يعد يقبل بها أي بلد آخر.

وطالما أن أعضاء المجلس النيابي مدعوون الآن للنظر في مسودة القانون الضريبي الخاص بالأنشطة البترولية، ولاستعادة مسؤوليات وصلاحيات تشريعية طالما سلبت منهم، فلا شك أن أكبر خدمة يمكنهم تقديمها للشعب اللبناني هي طلب حضور المسؤولين عن هذا القطاع ومستشاريهم كي يتفضلوا ويجيبوا عن عدد من الأسئلة الملحة، أهمها:

-لماذا حرم المجلس النيابي من ممارسة صلاحياته، أو حتى الاطلاع على مسودة المراسيم التي تتضمن كل تفاصيل "المنظومة التشريعية"، حسب تعبير بعض المسؤولين، وخاصة أن هذه المراسيم تناقض المبادئ الجوهرية التي نص عليها القانون البترولي 2010/132، بما في ذلك نظام تقاسم الإنتاج، ومشاركة الدولة في الأنشطة البترولية، عبر شركة نفط وطنية؟

-ما هي الغاية من تجاهل نظام تقاسم الإنتاج الذي ينص عليه القانون البترولي، والاستعاضة عنه بمفهوم تقاسم الأرباح الذي ينطوي تلقائياً على حرمان الدولة من حقوق الملكية على كل البترول أو الغاز المكتشف، ويفتح الباب لشركات خاصة وهمية لا وجود لها إلا على الورق، كما لشركات مارقة تم تأهيلها مسبقاً، كي تحل محل الدولة وتضع يدها على الثروة الموعودة؟ وهل حصل مثل هذه التصرفات في أي بلد آخر على وجه الكرة الأرضية؟

-من هم المستشارون المجهولو الهوية الذين قاموا أو نصحوا بصياغة مراسيم أو أحكام قانون ضريبي لا مثيل لها في البلدان الأخرى؟

-وطالما أن البعض يتغنى بأن ما حصل ويحصل في لبنان مستوحى من "النموذج النروجي"، فما هي يا ترى أوجه الشبه، ولو من البعيد البعيد، بيننا وبين النروج، سواء من حيث الشفافية، أو انفراد الدولة بملكية الموارد النفطية، أو تأسيس شركة ستاتويل غداة تبني "الوصايا البترولية العشر" عام 1971، أو عدم منح حقوق استكشاف وإنتاج لشركات صورية تم تأسيسها على عجل في هونغ كونغ أو غيرها؟

وألف شكر سلفاً لكل نوابنا الكرام على طرح هذه الأسئلة، وإبلاغنا الأجوبة، التي ستساعد لا محالة على توضيح ما تم في الخفاء، قبل توقيع اتفاقيات تلزمنا لمدة لا تقل عن أربعة عقود، وعلى تجنيب اللبنانيين تداعيات "سياسة" هي أبعد ما يكون عن آمالهم وعما يحق لهم وللأجيال القادمة.

- **الحياة – الجمعة 17.03.2017**
  - مزيد من المكاسب لأسعار النفط

التفاصيل:

مزيد من المكاسب لأسعار النفط

ارتفعت أسعار النفط أمس لليوم الثاني على التوالي بدعم من بيانات أميركية أظهرت أن مخزونات الخام انخفضت بعد زيادتها على مدار تسعة أسابيع إضافة إلى ضعف الدولار بعد تلميح مجلس الاحتياط الفيديرالي الأميركي أنه لن يرفع سعر الفائدة بوتيرة أسرع من المتوقع.

غير أن الارتفاع من أدنى مستوى خلال ثلاثة أشهر كان مشوباً بالحذر حيث يتطلع المستثمرون إلى مزيد من الأدلة على أن خفض الإمدادات الذي تقوده منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) سيحقق انخفاضاً مستداماً في المخزونات منذ بدء «أوبك» والمنتجين المستقلين خفض الإنتاج منذ 1 كانون الثاني (يناير).

وزاد خام القياس العالمي مزيج «برنت» 60 سنتاً إلى 52.41 دولار للبرميل بعدما هبط الثلثاء إلى 50.25 دولار للبرميل وهو أدنى مستوى منذ 30 تشرين الثاني (نوفمبر) عندما أعلنت «أوبك» خطط خفض الإمدادات. وزاد الخام الأميركي الخفيف 55 سنتا إلى 49.41 دولار للبرميل متعافياً أيضاً من أدنى مستوى بلغه خلال ثلاثة شهور.

وزادت الأسعار اثنين في المئة خلال الأسبوع الحالي بعدما أظهرت بيانات أن المخزونات الأميركية تراجعت من مستويات مرتفعة قياسية. وأفادت إدارة معلومات الطاقة الأميركية بأن المخزونات انخفضت بواقع 237 ألف برميل في الأسبوع المنتهي يوم 10 آذار (مارس) مخالفة بذلك توقعات بارتفاعها للأسبوع العاشر على التوالي.

- **جريدة الجريدة – الجمعة 17.03.2017**
  - ثورة نفط صخري ثانية تلوح في الأفق
  - سعر برميل النفط الكويتي يرتفع ليبلغ 48.80 دولار

التفاصيل:

ثورة نفط صخري ثانية تلوح في الأفق

تشهد أسعار النفط تراجعاً مرة أخرى، حيث اتخذ الخام طريقه في الآونة الأخيرة أدنى مستوى من 50 دولاراً للبرميل، ووراء هذا الانخفاض زيادة ملحوظة في حجم الإنتاج الأميركي من النفط الصخري.

مرّ على بداية ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة عشر سنوات تقريباً، كما انتعش إنتاج البلاد من الغاز الصخري وتراجع سعره ليزيح الاعتماد على الفحم.

وبدلاً من استيراد الغاز – كما توقع كثيرون- أصبحت الولايات المتحدة مكتفية ذاتياً قبل أن تبدأ تصدير الفحم والغاز، مما دفع بمحللي «فاينانشيال تايمز» إلى التساؤل في تقرير، عن مدى حدوث ثورة نفط صخري ثانية.

بداية ثورة ثانية
- زاد الإنتاج الأميركي من النفط بحوالي ثلاثة ملايين برميل يومياً بعد الكشف عن ثورة النفط الصخري، مما اضطر الدول في «أوبك» إلى زيادة إنتاجها للدفاع عن حصتها في السوق وكبح المنتجين الأميركيين.
- لم يفلح خفض الأسعار في إبعاد منتجي الخام الصخري الأميركيين حيث لجأوا إلى خفض التكاليف وتسريح العمالة لتحقيق التوازن مع تدني الأسعار.
- الآن، أكد خبراء أن هناك ثورة نفط صخري ثانية تلوح في الأفق، حيث تراجعت أسعار الخام أدنى من 50 دولاراً للبرميل مرة أخرى، والأكثر أهمية أن مخزونات الخام في أميركا تتزايد بوتيرة كبيرة.
- تشير التقديرات إلى أن إنتاج أميركا من النفط الصخري سيرتفع هذا العام بما يتراوح بين 400 ألف و800 ألف برميل يومياً، ويشهد حقل «الحوض البرمي» في تكساس إنتاجاً هائلاً يفوق حقولاً عالمية أخرى.
- بناء على هذه التوقعات، من المنتظر أن يصل الإنتاج الأميركي النفطي من 9 ملايين برميل يومياً في الوقت الحالي إلى 11 مليون برميل يومياً بالتزامن مع توقعات بعدم تجاوز نمو الطلب العالمي مليون برميل يومياً.
ماذا عن جهود «أوبك»؟
- تحاول «أوبك» ومنتجون من خارجها على رأسهم روسيا كبح تخمة المعروض العالمي من خلال اتفاق خفض الإنتاج، لكن على ما يبدو، فإن التطورات بخصوص الإنتاج الأميركي سوف تكبح أي جهود.
- ربما تحتاج «أوبك» للتعاون مع منتجين غير أعضاء لخفض أكبر للإنتاج للحفاظ على الأسعار الحالية، على الرغم من زيادة أخرى في إنتاج الغاز، الذي تزيد واشنطن وتيرة إنتاجه وانخفضت أسعاره أدنى 3 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية نهاية 2016.
- سوف تسهم زيادة إنتاج النفط والغاز في أميركا في اقترابها من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة وتقليل الاعتماد على الاستيراد، إضافة إلى إمكانية رفع صادرات الغاز لأوروبا وآسيا.
- من المحتمل أن يضطر منتجون للنفط والغاز لإعادة التفاوض على عقود قائمة في الوقت، الذي ربما تؤجل فيه مشروعات لإسالة الغاز الطبيعي في شرق إفريقيا وشرق المتوسط بسبب التكلفة الباهظة.
- اعتبرت ثورة النفط الصخري الأميركي أبرز عامل مؤثر على قطاع الطاقة العالمي في العقد الأخير مع تجاوز المعروض الطلب بشكل كبير وتراجع في الأسعار.
- في ضوء ذلك، فإن التداعيات – خصوصاً على الدول، التي تعتمد إيراداتها على ارتفاع أسعار صادراتها النفطية – سوف تكون خطيرة جداً، مما يشير إلى أن صناعة الطاقة ستشهد فترة طويلة من عدم الاستقرار بسبب الوفرة لا الندرة في المعروض.

سعر برميل النفط الكويتي يرتفع ليبلغ 48.80 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 56 سنتا في تداولات امس الخميس ليبلغ 48ر80 دولار أمريكي مقابل 48ر24 دولار للبرميل في تداولات الاربعاء الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الاسواق العالمية تراجعت أسعار النفط امس حيث طغى ارتفاع مخزونات الخام الأمريكية قرب مستويات قياسية على تراجع الدولار مما أثار الشكوك مجددا فيما إذا كانت تخفيضات الإنتاج التي تقودها (أوبك) بدأت تقلص تخمة المعروض العالمي.

وانخفض سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت سبعة سنتات ليصل الى مستوى 51ر74 دولار كما انخفض سعر برميل الخام الأمريكي الخفيف 11 سنتا ليصل عند التسوية الى مستوى 48ر75 دولار.

- **الحزيرة – الجمعة 17.03.2017**
  - برلمان طبرق يؤيد مؤسسة نفطية منفصلة

التفاصيل:

برلمان طبرق يؤيد مؤسسة نفطية منفصلة

قوات حفتر تسيطر حاليا على المواقع النفطية الرئيسية

قال مجلس النواب المنعقد في طبرق شرقي ليبيا إنه يؤيد الانسحاب من اتفاق توحيد المؤسسة الوطنية للنفط، بعد سيطرة قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر الموالية للمجلس على ميناءين نفطيين رئيسيين يوم الثلاثاء.

وذكرت لجنة الطاقة بمجلس طبرق في بيان صدر أمس الأربعاء أنه تم إبلاغ الجميع بإنهاء الاتفاق الذي تم بموجبه تسليم الموانئ النفطية إلى المؤسسة الوطنية للنفط الموحدة في سبتمبر/أيلول 2016.

وطالبت اللجنة ما تسميه "الجيش الوطني الليبي" الذي يقوده حفتر، بتسليم ميناءي السدرة وراس لانوف بعد تأمينهما بالكامل، لكنها لم تحدد الطرف الذي سيتسلمهما.

مؤسسة بنغازي

جاء ذلك بعدما قال رئيس مكتب المؤسسة الوطنية للنفط في بنغازي ناجي المغربي إنه لا يستطيع الالتزام باتفاق الوحدة الموقع مع المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس في يوليو/تموز 20166.

وقالت قوات حفتر يوم الثلاثاء إنها استعادت السيطرة على ميناءي السدرة وراس لانوف في منطقةالهلال النفطي من سرايا الدفاع عن بنغازي، وذلك بعد غارات جوية.

وكانت قوات حفتر قد خسرت السيطرة على الميناءين إثر هجوم مفاجئ شنه مقاتلو سرايا الدفاع عن بنغازي يوم 3 مارس/آذار الجاري، وقررت السرايا بعده تسليم الميناءين إلى سلطة حكومة الوفاق الوطني في العاصمة طرابلس.

وقال أحمد المسماري المتحدث باسم قوات حفتر إن تسليم الموانئ هذه المرة للمؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس "غير مضمون"، وإن القرار بشأن من سيتولى إدارة العمليات في الموانئ سيتخذ في وقت لاحق.

وكانت قوات حفتر قد سيطرت في سبتمبر/أيلول 2016 على موانئ النفط الأربعة في شمال شرق ليبيا، وهي الزويتينة والبريقة وراس لانوف والسدرة، وسمحت للمؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس بإدارة عمليات التصدير من الموانئ.

- **صحيفة الاقتصادية – الجمعة 17.03.2017**
  - » كامكو»: النفط يتراجع لأدنى مستوياته في 4 أشهر
  - النفط ينخفض مع استمرار الشكوك في تخفيضات إنتاج أوبك
  - محللون لـ "الاقتصادية": التفاهمات السعودية الأمريكية تعجل بعودة الاستقرار لسوق النفط

التفاصيل:

»كامكو»: النفط يتراجع لأدنى مستوياته في 4 أشهر

قال تقرير صادر عن شركة كامكو للاستثمار ان أسعار النفط الخام قد تراجعت هذا الأسبوع لأدنى مستوياتها خلال 4 أشهر متأثرة بصدور تقارير تشير إلى الارتفاع الشديد في المخزون الأميركي بحسب الانباء الكويتية.

واوضح التقرير أن خام أوبيك أغلق متراجعا عن مستوى 50 دولارا أميركيا للبرميل للمرة الأولى منذ نوفمبر 2016 ليصل الى 49.0 دولارا للبرميل في أعقاب نشر تقرير صادر عن إدارة معلومات الطاقة الأميركية يشير إلى ارتفاع المخزون الأميركي للشهر التاسع على التوالي بما دفع بمخزون النفط الأميركي للارتفاع إلى مستويات غير مسبوقة.

ويأتي هذا الارتفاع بالمخزون الأميركي كنتيجة مباشرة لارتفاع انتاج النفط الصخري مع ارتفاع أسعار النفط لتتخطى 50 دولارا للبرميل منذ ديسمبر 2016، واعلان منظمة أوبيك خطتها لتقليص الإنتاج بما أعطى سببا اقتصاديا لمنتجي النفط الصخري لزيادة انتاجهم.

كما انعكس ارتفاع المعروض النفطي في ازدياد عدد منصات الحفر في الولايات المتحدة بنسبة 60% على أساس سنوي، وصولا إلى أعلى مستوياتها منذ سبتمبر 2015.

وتأتي هذه التراجعات على الرغم من التصريحات المطمئنة التي أدلى بها وزير الطاقة السعودي خلال اجتماع أجراه في ولاية تكساس الأميركية، وقد عجزت تصريحاته المشيرة إلى إمكانية تمديد فترة تقليص الإنتاج إلى ما بعد الموعد النهائي المقرر في 30 يونيو 2017 عن دعم أسعار النفط نظرا لازدياد الإنتاج الأميركي بلا هوادة خلال الأسابيع القليلة الماضية.

وعلى الصعيد الإيجابي، فإن انقسام أعضاء منظمة الأوبيك من حيث امتثالهم لقرار تقليص الإنتاج مازال متباينا للغاية، حيث تتحمل السعودية الجزء الأكبر من خفض الإنتاج في الوقت الذي لم يتعد التزام بعض المنتجين الآخرين نسبة 50.%

وتتوقع بحوث كامكو مزيدا من تقليص الإنتاج النفطي لمنظمة أوبيك مع قيام بعض منتجي أوبيك برفع مستوى امتثالهم.

أما بالنسبة لامتثال المنتجين من غير الأعضاء بمنظمة أوبيك، فقد ذكرت روسيا، والتي تعد أكبر منتج من خارج المجموعة، انها قد تقلص انتاجها النفطي بوتيرة أسرع مما كان متوقعا في حال تمكن المنتجين المحليين من تحقيق ذلك.

ومن الملاحظ أن مستوى الامتثال المجمع من قبل كل من المنتجين من الأعضاء ومن غير الأعضاء بمنظمة أوبيك وصل إلى نسبة 86% من المستوى المستهدف مبدئيا.

وتوقع التقرير ان يستمر تداول النفط في حدود ضيقة على المدى القصير على أن يتم موازنة موجة التراجع الأساسية الناتجة عن ارتفاع إنتاج النفط الصخري من خلال زيادة امتثال منتجي النفط بالحصص المقررة بالإضافة إلى ارتفاع الطلب في منطقة الخليج خلال فصل الصيف.

النفط ينخفض مع استمرار الشكوك في تخفيضات إنتاج أوبك

انخفضت أسعار النفط اليوم الجمعة في الوقت الذي تبحث فيه السوق عن دلائل تبين مدى فعالية تخفيضات الإنتاج التي اتفقت عليها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) في تصريف تخمة المعروض العالمي.

وبحلول الساعة 0745 بتوقيت جرينتش تراجع خام القياس العالمي مزيج برنت عشرة سنتات أو 0.19 بالمئة إلى 51.64 دولار للبرميل.

ونزل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي ثلاثة سنتات أو 0.06 بالمئة إلى 48.72 دولار للبرميل.

وهبطت أسعار النفط كثيرا في الأسبوع الماضي بفعل مخاوف من أن تخفيضات الإنتاج التي اتفقت عليها أوبك ومنتجون خارجها من بينهم روسيا لا تقلص تخمة المعروض بالوتيرة المتوقعة في مواجهة تنامي الإنتاج الأمريكي.

وأظهرت بيانات رسمية أن مخزونات الخام في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم، انخفضت الأسبوع الماضي مع هبوط الواردات بعد ارتفاعها على مدى تسعة أسابيع متتالية.
وتراجعت مخزونات الخام 237 ألف برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في العاشر من مارس آذار على عكس تقديرات المحللين الذين توقعوا زيادة قدرها 3.7 مليون برميل.
وتوصلت أوبك ومنتجون مستقلون من بينهم روسيا إلى اتفاق تاريخي العام الماضي على خفض الإنتاج بنحو 1.8 مليون برميل يوميا في النصف الأول من 2017.
لكن المنظمة قالت في تقريرها الشهري إن مخزونات النفط العالمية زادت في يناير كانون الثاني إلى 278 مليون برميل يوميا فوق متوسط خمس سنوات.
وفي علامة على أن جهود أوبك ليس لها تأثير يذكر زادت الشحنات المتجهة إلى آسيا ثلاثة بالمئة منذ إبرام اتفاق المنظمة على خفض الإمدادات.
وبلغ متوسط صادرات النفط العراقية في مارس آذار 3.25 مليون برميل يوميا خلال الأربعة عشر يوما الأولى من الشهر بانخفاض طفيف عن مستواها في فبراير شباط البالغ 3.27 مليون برميل يوميا. لكن الانخفاض لم يكن بالقدر المتوقع وهو ما قد يثير شكوكا في التزام العراق باتفاق خفض الإنتاج.

محللون لـ "الاقتصادية": التفاهمات السعودية الأمريكية تعجل بعودة الاستقرار لسوق النفط

توقع محللون نفطيون أن تؤدي المحادثات الناجحة التي أجراها الأمير محمد بن سلمان ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع مع الرئيس الأمريكي دونالد ترمب في واشنطن إلى تفاعل إيجابي في أسواق النفط، خاصة أن المحادثات ركزت في جانب منها على سبل استعادة الاستقرار في سوق النفط العالمية مع ضرورة التشاور المستمر بين البلدين لضمان أمن الإمدادات والحيلولة دون حدوث اضطرابات في السوق.
وفي هذا الإطار، أوضح لـ "الاقتصادية"، إيفليو ستايلوف المستشار الاقتصادي البلغاري في فيينا، أن مباحثات الأمير محمد بن سلمان كانت ناجحة إلى أقصى درجة في الولايات المتحدة خاصة فيما يتعلق بدعم الاستقرار والتوازن في سوق النفط، مشيرا إلى أن وجود تفاهمات سعودية أمريكية على مستوى القمة لا شك ستكون له انعكاسات إيجابية واسعة في السوق خلال الفترة المقبلة.
وأضاف ستايلوف أن "ما أعلن عن وجود تعاون استثماري بين السعودية والولايات المتحدة بقيمة 200 مليار دولار خلال أربع سنوات يمثل طفرة نوعية كبيرة في منظومة التعاون بين كبار منتجي النفط الخام في العالم خاصة أن هذه الاستثمارات سواء مباشرة أو غير مباشرة ستركز على المجالات الحيوية المتعلقة بتنمية صناعة النفط وفي مقدمتها التكنولوجيا والبنية الأساسية."
وقال ستايلوف "إن الرئيس الأمريكي أبدى رغبة جيدة في التعاون والتنسيق مع السعودية، وهو ما قد يمثل إشارة للشركات الأمريكية بتهدئة المنافسة الشرسة في السوق والتعاون في مجال استعادة الاستقرار في الأسواق من خلال وقف المنافسة الشرسة على الحصص السوقية، وفيما يسمى أيضا بحرب الأسعار."
إلى ذلك، أوضح لـ "الاقتصادية"، برنارد ماير أستاذ الجيولوجيا في جامعة كاليجاري في كندا، أن القمة السعودية الأمريكية جاءت في وقت دقيق من عمر سوق النفط حيث تقود السعودية مبادرة تقليص المعروض النفطي بالتعاون مع روسيا من خلال اتفاق فيينا، فيما يستغل منتجو النفط الصخري هذا الاتفاق في تعويض خسائرهم السابقة بزيادة الإنتاج بوتيرة متسارعة تحول دون عودة الاستقرار إلى السوق.
وقال ماير "إنه من المعروف أن الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة ترمب تسعى إلى دعم استثمارات

الوقود الأحفوري وتشجع في اتجاه زيادة الإنتاج الامريكي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في السوق الأمريكية"، مشيرا إلى أن التفاهمات بين المنتجين التقليديين والجدد ستكون لها انعكاسات جيدة على السوق، وقد وجدنا مؤشرات قوية في هذا المجال تمثلت في القمة السعودية الأمريكية وقبلها مؤتمر سيراويك الذي عقد في مدينة هيوستن الأمريكية بمشاركة "أوبك" ومنتجي النفط الصخري."

وبحسب ماير فإن النفط الرملي الكندي لم يحقق نفس انتعاشة النفط الصخري الأمريكي حيث يعاني انسحاب استثمارات الشركات الدولية بسبب تراجع الطلب عليه، لافتا إلى أن التقديرات الدولية تشير إلى تكبد منتجي النفط في كندا خسائر للعام الثالث على التوالي بنحو 800 مليون دولار.

في سياق آخر، كشفت تحليلات وكالة "بلاتس" الدولية للمعلومات النفطية أن خام القياس العالمي برنت شهد تقلبات سعرية في شهر شباط (فبراير) الماضي ضمن نطاق 20 إلى -25 في المائة، لكن فرص البقاء في هذا المستوى من التقلبات منخفضة إذ تبلغ نسبتها 5.12 في المائة .

وأشارت الوكالة إلى أن معدل التذبذب في أسعار خام برنت سيكون في مدى نحو 25 -30 في المائة، ونسبة حدوث ذلك 13 في المائة، لكن احتمال الوصول إلى مستوى تقلبات ما بين 30-35 في المائة أعلى من 23 في المائة.

من جانبه، قال لـ "الاقتصادية"، أوسكار إنديسنر مدير إدارة الشرق الأوسط في الغرفة الفيدرالية النمساوية، "إن تراجع المخزونات النفطية الأمريكية لأول مرة منذ تسعة أسابيع مؤشر جيد يدعو إلى التفاؤل ويبشر بأن اتفاق خفض إنتاج النفط الذى بدأ تطبيقه في كانون الثاني (يناير) الماضي سيؤتي ثماره تدريجيا ويؤدي إلى تعاف ملموس فيما يتعلق بالتوازن والاستقرار في سوق النفط."

ويرى إنديسنر أن الدول المشاركة في الاتفاق سواء في "أوبك" أو المنتجين المستقلين يتعين عليهم مواصلة خطط العمل المشترك بقيادة السعودية وروسيا لتحقيق مستويات أفضل في الالتزام بتطبيق الاتفاقية حتى تنتهى مدتها في حزيران (يونيو) المقبل، مرجحا تمديد العمل بالاتفاقية شريطة تراجع المخزونات وتحسن بقية المؤشرات الاقتصادية وفي مقدمتها انتعاش الطلب وانحسار تخمة المعروض.

وأضاف إنديسنر أن "فائض المخزونات سيتقلص تدريجيا بحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية وأن المردود الإيجابي الواسع والملموس قد يظهر في السوق بحلول النصف الثاني من العام الجاري"، لافتا إلى أن التقلبات وعدم الاستقرار ستكون السمة المهيمنة على السوق خلال النصف الأول.

من ناحية أخرى، واصلت أسعار النفط الخام ارتفاعاتها السعرية لليوم الثاني على التوالي بعد عودة التفاؤل إلى السوق إثر بيانات أمريكية أظهرت أن مخزونات الخام انخفضت بعد زيادتها على مدار تسعة أسابيع إضافة إلى ضعف الدولار بعد تلميح مجلس الاحتياطي الاتحادي "البنك المركزي الأمريكي" بأنه لن يرفع سعر الفائدة بوتيرة أسرع من المتوقع.

غير أن الارتفاع من أدنى مستوى خلال ثلاثة أشهر كان مشوبا بالحذر حيث يتطلع المستثمرون إلى مزيد من الأدلة على أن خفض الإمدادات الذي تقوده منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" سيحقق انخفاضا مستداما في المخزونات منذ بدء "أوبك" والمنتجين المستقلين خفض الإنتاج منذ الأول من كانون الثاني (يناير.(

وبحسب "رويترز"، فقد زاد خام القياس العالمي مزيج برنت 60 سنتا إلى 52.41 دولار للبرميل بعد أن هبط الثلاثاء إلى 50.25 دولار للبرميل وهو أدنى مستوى منذ 30 كانون الثاني (نوفمبر) عندما أعلنت "أوبك" خطط خفض الإمدادات.

وزاد الخام الأمريكي الخفيف 55 سنتا إلى 49.41 دولار للبرميل متعافيا أيضا من أدنى مستوى بلغه خلال ثلاثة أشهر، وزادت الأسعار 2 في المائة خلال الأسبوع الحالي بعدما أظهرت بيانات أن المخزونات الأمريكية تراجعت من مستويات مرتفعة قياسية.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية "إن المخزونات انخفضت بواقع 237 ألف برميل في الأسبوع المنتهي يوم 10 آذار (مارس) مخالفة بذلك توقعات بارتفاعها للأسبوع العاشر على التوالي ."

وقال معهد البترول الأمريكي "إن مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة تراجعت الأسبوع

الماضي في حين هبطت مخزونات البنزين ونواتج التقطير أكثر من المتوقع."
وذكر معهد البترول أن مخزونات الخام في نقطة التسليم في كاشينج في ولاية أوكلاهوما زادت 2.1 مليون برميل، وأظهرت الأرقام تراجع استهلاك الخام في مصافي التكرير 227 ألف برميل يوميا.
وانخفضت مخزونات البنزين 3.9 مليون برميل بينما توقع المحللون في استطلاع تراجعها بمقدار مليوني برميل، وتراجعت مخزونات نواتج التقطير التي تشمل الديزل وزيت التدفئة 4.1 مليون برميل مقارنة بتوقعات لانخفاضها 1.7 مليون برميل، وانخفضت واردات الولايات المتحدة من الخام 1.1 مليون برميل يوميا الأسبوع الماضي إلى 7.3 مليون برميل يوميا.
وأفادت وكالة الطاقة الدولية أن مخزونات النفط العالمية زادت في كانون الثاني (يناير) للمرة الأولى في ستة أشهر جراء ارتفاع الإنتاج العام الماضي، مشيرة إلى أنه إذا أبقت "أوبك" على تخفيضات الإنتاج فإن الطلب سيتجاوز العرض في النصف الأول من هذا العام.
وبعث التقرير الشهري لوكالة الطاقة الدولية برسالة أكثر تفاؤلا عن تلك الصادرة من منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك"، التي سلطت الضوء على زيادة مستويات المخزون، لكنها رفعت في الوقت نفسه توقعاتها للإنتاج من خارج المنظمة وتوقعت عدم حدوث توازن بين العرض والطلب حتى النصف الثاني من هذا العام.
وأشارت وكالة الطاقة الدولية إلى أن مخزونات النفط في أغنى دول العالم زادت في كانون الثاني (يناير) للمرة الأولى منذ تموز (يوليو) بواقع 48 مليون برميل إلى 3.03 مليار برميل.
وقالت الوكالة "إن الزيادة الفعلية في مخزونات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تذكرنا بأن المخزونات العالمية قد تستغرق بعض الوقت حتى تبدأ في الانخفاض."
وتعتبر تلك الزيادة نتاج نمو "مطرد" في الإمدادات في المراحل الأخيرة من العام الماضي خاصة من دول "أوبك" التي ضخت النفط بمستويات قياسية وكذلك من منتجي النفط الصخري الأمريكي، حيث بدأت أنشطة الحفر في الارتفاع قبل عشرة أشهر.
وذكرت الوكالة أن التزام "أوبك" باتفاق خفض الإنتاج بواقع 1.2 مليون برميل يوميا في النصف الأول من هذا العام بلغ 91 في المائة في شباط (فبراير)، مضيفة أنه "إذا واصلت المنظمة تقييد الإمدادات حتى حزيران (يونيو) فإن السوق قد تشهد عجزا قدره 500 ألف برميل يوميا."
وبحسب الوكالة فإنه إذا جرى الحفاظ على مستويات الإنتاج الحالية حتى انتهاء مدة الاتفاق، فسيحدث عجز ضمني في السوق قدره 500 ألف برميل يوميا في النصف الأول من 2017، وذلك طبعا بافتراض عدم حدوث أي تغيرات في العرض والطلب في مكان آخر.
من جهته، قال بنك جولدمان ساكس الأمريكي "إن التزام "أوبك" بتخفيضات الإنتاج ما زال مرتفعا رغم أن التقرير الشهري للمنظمة أشار إلى ارتفاع في مخزونات الخام العالمية وقفزة في إنتاج السعودية."
وأشار البنك الأمريكي في مذكرة بحثية إلى أن إعادة التوازن إلى السوق تمضي قدما، وتوقع للطلب على النفط أن يتجاوز العرض في الربع الثاني من العام مدعوما بتخفيضات الإنتاج رغم الزيادة المتوقعة في الإنتاج الصخري الأمريكي.
وكانت "أوبك" قد أعلنت ارتفاع مخزونات النفط ورفعت توقعها لإنتاج الدول غير الأعضاء في 2017، مشيرة إلى أن السعودية أكبر منتج في المنظمة زادت إنتاجها 263 ألف برميل يوميا في شباط (فبراير) إلى عشرة ملايين برميل يوميا .
واعتبر "جولدمان" في المذكرة البحثية أنه ليس من مصلحة "أوبك" تمديد تخفيضات الإنتاج لما بعد ستة أشهر، لأن هدف المنظمة هو الوصول بالمخزونات إلى مستويات طبيعية، لا دعم الأسعار، وحدد البنك توقعه أن يرتفع الإنتاج إلى مستويات جديدة بعد التخفيضات.

- **The Daily Star –Friday 17.03.2017**
  - How Iran will outproduce Qatar at gas field

Details:

How Iran will outproduce Qatar at gas field

Iran is on track to outproduce Qatar, the world's biggest liquefied natural gas exporter, at the vast natural gas deposit they share in the Persian Gulf. But as much as they might want, the Iranians won't have much gas to export because they are likely to use most of the new production themselves. How much natural gas does Iran export?Almost nothing. Iran has 18.2 percent of proven gas reserves, ahead of Russia and Qatar, according to the BP Statistical Review of World Energy. Unlike its competitors, which have built far-flung pipelines and LNG plants to reach foreign buyers, Iran exported 8.4 billion cubic meters in 2015 while importing 7.5 billion cubic meters the same year. Until recently, it was a net importer, buying or bartering for gas from Turkmenistan and Azerbaijan because its domestic distribution network doesn't supply the entire country. Iran exports less gas by pipeline than Myanmar or Kazakhstan, which together hold less than 1 percent of global reserves.

So where is all
Iran's gas going?Half of it goes to warming homes, 21 percent to generating power and 18 percent for industrial use, including petrochemicals production, according to Cedigaz, an industry research group. Iran, with about 80 million people, is the fourth-biggest market for natural gas, after the U.S., Russia and China. New production can barely keep up with demand. Gas consumption almost doubled to 191.2 billion cubic meters in 2015 from 102.7 billion in 2005, according to BP statistics, while output rose over the same period to 192.5 billion cubic meters from 102.3 billion.

Will it export more
in the future?Iran plans this year to start sending gas by pipeline to Baghdad in neighboring Iraq, a step that would make it the 15th-biggest exporter, up seven spots from its current rank.

But Iraq is planning its own pipeline to export gas to Kuwait and may not prove to be a long-term customer. Iran's development of LNG plants stalled for years due to international sanctions, and such facilities aren't a priority given the impending glut of liquefied gas.

The country is considering pipelines to Oman, Pakistan and other countries, though cross-border links are scarce in the turbulent region. Floating LNG plants, a temporary fix until permanent facilities for liquefying gas can be built, are also an option. Ali Amirani, marketing director at the National Iranian Gas Export Co., concedes that the nation will consume most of its gas until at least 2024.

What about the new
volumes from South Pars?By March 2018, Iran's output at the giant South Pars gas field in the Gulf will have surpassed Qatar's production at the connected North Field, Oil Minister Bijan Namdar Zanganeh said on March 7. Additional development phases at South Pars should give Iran more room for exports in the future. For now, Iran's

motivation for producing more gas is to reinject it underground into crude reservoirs, "especially into some of the shared oil fields with Iraq. The other incentive is to supply the domestic market," Stephen Fullerton, a research associate at consultant Wood Mackenzie Ltd., said in a January interview.
Gas reinjection, which isn't considered part of marketed consumption, can increase the production and recoverable reserves of oil. The entire output from one South Pars phase went into Iranian oil fields, Fullerton said. "They have huge demand for that, especially with the ramp-up of new projects" for oil, he said.
So Iran has to
choose between
oil and gas exports?Exactly. Iran is seeking to attract $100 billion of foreign investment into its energy industry. To boost crude output, it needs gas – much more gas than it's currently injecting. Iran required 93 billion cubic meters of gas for reinjection in 2014 but could only allocate 32 billion, according to Cedigaz.
Gas used for oil production, together with domestic consumption of the fuel, is sapping volumes available for export.
Is Qatar worried about rising output from
the shared field?Qatar has placed a moratorium on new drilling in the North Field since 2005, and its international expansion signals a plan to preserve domestic reserves for as long as possible. The North Field-South Pars reservoir has enough gas for both countries to exploit, according to Wood Mackenzie's Fullerton. Even though science shows few risks to the field from shared production, a perception that Qatar has already extracted at least twice as much gas as Iran may cause tensions, Jean-Francois Seznec, a scholar at the Middle East Institute in Washington, wrote in an August study.
Saad Sherida al-Kaabi, Qatar Petroleum's chief executive officer, denied that his company halted drilling to allay Iranian concerns.
Iran's development of South Pars "has nothing to do with what we do with the moratorium," he told reporters in February. "It never did and never will."

- **دار الخليج الاقتصادى – الجمعة 17.03.2017**
  - » أدكو» تتسلم عروض تطوير حقول النفط
  - »الإمارات للدراسات» يبحث تحديات «أسعار النفط» الثلاثاء
  - »دانة غاز» تنتج 43 ألف برميل بترول يومياً في مصر

التفاصيل:

»أدكو» تتسلم عروض تطوير حقول النفط

تقدمت شركات المقاولات بعروض للمنافسة على عقدي أعمال في حقول نفط عصب وساحل وشاه وقويصرة وميندار التي تقع ضمن مشاريع تطوير شركة «أدكو» في أبوظبي. وذكرت «ميد»

أن قيمة عقدي التطوير موضوع المناقصة تبلغ 350 مليون دولار، ويشملان القطاعين «سي» و«دي» من المنطقة البرية جنوب شرق. وشملت قائمة الشركات كلاً من: «العصب للمقاولات العامة»، و«آلسا للهندسة»، «سي إيه تي جروب»، و«جلفار للهندسة»، و«ماتريكس للإنشاءات» و«روبتستون.«

»الإمارات للدراسات» يبحث تحديات «أسعار النفط» الثلاثاء

يعقد «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» مؤتمره السنوي الثاني والعشرين، تحت عنوان «المنطقة إلى أين: تحديات أسعار النفط»، يومي 21 و22 من شهر مارس 2017، بمشاركة نخبة من الخبراء والمتخصصين في شؤون المنطقة والسياسة الدولية وقضايا الطاقة، وذلك في «قاعة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان» بمقر المركز في أبوظبي.

يأتي عقد المؤتمر من منطلق إيمان المركز بأهمية متابعة ما يجري من أحداث وتطورات في خريطة الطاقة الإقليمية والدولية، وتناولها بالبحث والنقاش والتحليل من الزوايا السياسية والاقتصادية والاستراتيجية.

»دانة غاز» تنتج 43 ألف برميل بترول يومياً في مصر

كشفت وزارة البترول المصرية أمس، أن إنتاج شركة دانة غاز مصر بلغ 43 ألف برميل يومياً، وذلك خلال لقاء المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية، أمس، مع إيمان هيل رئيس الشركة، وسعيد أراطة عضو مجلس الإدارة، وتم فيه بحث أنشطة الشركة حالياً في مصر بمناطق امتيازها في دلتا النيل الأرضية، من خلال الشركة المشتركة الوسطاني للبترول.

وقالت وزارة البترول، إن الوزير استعرض مع مسؤولي دانة غاز مصر، نتائج برنامج الحفر الذي نفذته الشركة خلال العامين الماضيين.